

إيطاليا تدعم «اتفاق الصخيرات 2» لحل الأزمة الليبية

الرباط - يواصل المغرب تحركاته الرامية لاستعادة زمام المبادرة في الأزمة الليبية كوسيط قادر على تجميع الفرقاء وصياغة اتفاق جديد ينهي بؤس الاقتتال بين الأطراف الليبية المتنازعة المتمثلة في الميليشيات المدعومة من حكومة الوفاق في طرابلس وخلفها تركيا والجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في مدن الشرق.

وفي أحدث تحرك من الرباط بغية حشد الدعم اللازم لمبادرة «اتفاق الصخيرات 2» بحث وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، مساء السبت، مع نظيره الإيطالي لويجي دي مايو، الأوضاع في ليبيا ومساعي المغرب لإيجاد حل للأزمة التي طال أمدها.

وجاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو مع نظيره المغربي ناصر بوريطة، وفق بيان لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربية.

وأفاد البيان، أن الجانبين بحثا خلال الاتصال، الأزمة الليبية ومساعي إيجاد حل لها، والتطور المستمر للتعاون والعلاقات بين المغرب وإيطاليا، إضافة إلى قضايا ذات اهتمام مشترك.

ونقل البيان عن دي مايو، «تقدير روما للدور الذي تضطلع به المملكة المغربية بهدف التوصل إلى حل للأزمة الليبية».

ويتمسك المغرب باتفاق الصخيرات مرجعية أساسية لمعالجة النزاع الليبي وهو ما جعل مراقبون يرحبون أن الرباط تدفع نحو «اتفاق الصخيرات 2» لإيجاد تسوية للأزمة الليبية.

وناتي هذه المستجدات في وقت تسرع فيه المغرب وتيرة تحركاته حيث استضاف مؤخرا الفرقاء الليبيين (رئيس البرلمان عقيلة صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري).

وبات المغرب يستشعر أكثر من أي وقت مضى خطر التصعيد المتواصل في ليبيا خاصة مع تلويح تركيا بالهجوم على مدينة سرت الاستراتيجية حيث يتمركز الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وفي ديسمبر 2015، وقع طرفا النزاع الليبي اتفاقا سياسيا بمدينة الصخيرات المغربية، نتج عنه تشكيل مجلس رئاسي يقود حكومة الوفاق، إضافة إلى التمديد لمجلس النواب الذي يرأسه عقيلة صالح، وإنشاء مجلس أعلى للدولة وهو مجلس استشاري لكن يهيمن عليه الإخوان المسلمون. وتزداد التحركات والضغوط لوقف

وزير الخارجية الإيطالي أبلغ نظيره المغربي تقدير بلاده للدور الذي تضطلع به الرباط بهدف التوصل إلى حل للأزمة الليبية

وفي الأثناء لا تنفك تركيا عن تكديس المرتزقة في طرابلس بالرغم من الإنذارات الدولية التي تنتقد محاولة أنقرة تزكية الصراع الليبي والدفع نحو نشوب حرب إقليمية يصعب التكهّن بتداعياتها على أمن المنطقة برمتها.

وكان المغرب قد دعا نهاية يونيو الماضي إلى إنشاء فريق عربي مصغر من دول عربية معنية بالملف الليبي، يتولى وضع تصور استراتيجي، للتحرّك العربي الجماعي من أجل الإسهام في التسوية بليبيا.

وطالب وزير الخارجية المغربي، في كلمة أمام الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري حول الأزمة الليبية، بضرورة الانفتاح على الأطراف الليبية كافة والاستماع إليها وتقريب وجهات نظرها.

ودافع بوريطة عن اتفاق الصخيرات مسانداً «هل يمكن تخطي الأقل نفس القدر من التأييد الليبي والدولي؟ علما بأن هذا الاتفاق يتضمن بنوداً أصبحت منجوزة وتحتاج إلى تحديث»، مستظراً «إذا تم تجاوز هذا الاتفاق السياسي الليبي فكيف سنستعمل، في أي إطار كان مستقبلاً، مع الأطراف الليبية التي تستمد أصلاً شرعيتها منها؟».

مساع لتشكيل حكومة كفاءات تونسية مستقلة تستثني النهضة

المشيبي أمام تحدي تجنب المحاصصة الحزبية في تشكيلته الحكومية



رؤى متناغمة بين سعيد والمشيشي

البرلمان، وطالبت مختلف القوى بإقصاء النهضة من الحكومة القادمة.

ودعت رئيسة الحزب الدستوري الحر (معارض) عبير موسى، رئيس الحكومة المكلف إلى أن يكون «في مستوى المرحلة»، ويشكل «حكومة خالية من الإخوان» في إشارة إلى حركة النهضة.

وسبق أن اشترطت موسى على رئيس الوزراء المكلف تشكيل حكومة لا تضم حركة النهضة لكي تحظى بتصويت كتلة الدستوري الحر (16 نائبا).

كما دعت أطراف أخرى إلى ضرورة التفكير في حكومة كفاءات وطنية أو حكومة إنقاذ وطني بهدف حلحلة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة بالبلاد.

واعتبر مروان فلحال النائب بالبرلمان عن حركة تحيا تونس (شريك في حكومة الفخاخ) أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي دقيق جدا ولا بد من تشكيل حكومة إنقاذ وطني وفق مبدأ التضامن شرط النجاح في خطتها الوزارية.

وبخصوص مشاركة حركة النهضة من عدمها في حكومة المشيشي، أضاف فلحال «نحن مع حكومة ناجعة وعلى المكلف بتشكيل الحكومة أن يتحمل مسؤوليته.. لأن المسألة أكبر من معركة مع طرف دون آخر».

وتتخوف الأوساط السياسية وعلى رأسها حركة النهضة (54 نائبا) من سيناريو حل البرلمان والجوء إلى انتخابات مبكرة قد لا تصب في مصلحة

واعتبر المحلل السياسي صلاح الدين الجورشي، «أنه يصعب إلى حد الآن الجزم على طبيعة الحكومة القادمة»، لكنه استدرك بالقول «فرضية أن نرى حكومة دون حركة النهضة واردة».

وأضاف الجورشي في تصريح لـ«العرب»، «المسألة لا تزال غير واضحة فيما إذا كان المشيشي سيشكل حكومة غير مناهضة للأحزاب». وتساءل «هل من مصلحة المشيشي أن يقصي حركة النهضة نهائيا».

وسيكون أمام رئيس الحكومة الجديد شهر واحد لتشكيل ائتلاف حكومي من البرلمان الذي يشغل فيه حزبا «النهضة» و«قلب تونس» أكبر عدد من المقاعد. وفي حال فشله في نيل ثقة البرلمان بالغالبية المطلقة (109 أصوات من مجموع 217)، يصبح للرئيس قيس سعيد الحق في حل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة، وفق ما ينص عليه الفصل 89 من الدستور.

وعبرت قوى سياسية عن رفضها مشاركة النهضة في الحكومة الجديدة، خصوصا وأنها ابتزت رئيس الحكومة السابق إلياس الفخاخ وأرغمته على تقديم استقالته ما أعاد المبادرة إلى الرئيس سعيد، فضلا عن تسميم زعيمها لعلاقات البرلمان برئاسة الجمهورية.

وأشار تكتليف المشيشي ردود أفعال سياسية مختلفة لدى الأحزاب والنخب التونسية، خاصة وأن اختياره كان من خارج المنظومة الحزبية الممتلئة في

يتسلح رئيس الحكومة التونسية المكلف، هشام المشيشي، بتوجس الأحزاب الممتلئة في البرلمان من شبح حل المجلس النيابي لفرض خياراته وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة تتفادى المحاصصة الحزبية التي كانت سببا في السابق في انهيار ائتلافات حكومية وأسهمت في تعمق الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعيش على وقعها البلاد. كما يمثل تراجع حركة النهضة الإسلامية عاملا إضافيا محفزا للمشيبي للمضي قدما في هذا التوجه.

خالد هودي

تونس - رجحت دوائر سياسية في تونس أن يتجه المكلف بتشكيل «حكومة الرئيس 2» هشام المشيشي إلى خيار حكومة كفاءات وطنية مستقلة تقصي الأحزاب وخاصة حركة النهضة من المشهد الحكومي باعتبار أن الأخيرة تعدت ابزاز جل رؤساء الحكومات السابقين ما أدى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي.

وبالفعل، أمام المشيشي حزام برلماني قوي (97 نائبا) تشكل بغية سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة وهو ما يجعل مرشح الرئيس قيس سعيد أمام تحدي تجميع المستقلين في ائتلاف حكومي يقصي النهضة والمحالين معها (قلب تونس وائتلاف الكرامة الإسلامي).

مروان فلحال

الوضع دقيق جدا ولا بد من تشكيل حكومة إنقاذ وطني



وأكد المشيشي أن «مشاورات تشكيل الحكومة القادمة لا تزال متواصلة»، لافتا إلى كونها «ستكون حكومة كافة التونسيين على اختلاف فئاتهم وستسعى إلى تحقيق تطاعتهم».

ونقلت وكالة الأنباء التونسية عن المشيشي قوله «إن الملف الاقتصادي والاجتماعي سيكون من أولويات حكومته حتى تستجيب لتطلعات التونسيين».

وكان الرئيس قيس سعيد قد كلف في نهاية يوليو وزير الداخلية الحالي هشام المشيشي بتشكيل الحكومة القادمة، خلفا لحكومة إلياس الفخاخ المستقيل.

وشرع المشيشي في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة بقصر الضيافة بقرطاج.

عبدالمجيد تبون في مواجهة رمال تأبى الاستقرار بقصر المرادية

فتح تحقيق في بؤر التوتر الاجتماعي يعزز فرضية تجاذبات أركان السلطة

الحالي ورئيس لجنة الوساطة والحوار في السابق كريم يونس، ليثير المزيد من التساؤل والغموض حول حقيقة الوضع في هرم السلطة.

تبون أمر بفتح تحقيقات حول أحداث شهدتها الجزائر خلال الأيام الأخيرة، وهددت بتفجير الوضع الاجتماعي في البلاد

ويرى مراقبون في الجزائر أن الخلفية الحقيقية للرئيس تبون، وأزمة الشرعية التي تلف الانتخابات الرئاسية التي أفرزته رئيسا للبلاد، ستبقى نقطة ضعفه الرئيسية، وستحد من هامش حريته أو تنفيذ مخططه خارج إرادة الدوائر التي عمدته للوصول إلى قصر المرادية، وأن عدم تحقيقه للإجماع داخل أركان النظام يجعله معرضا لضغوط داخلية وحتى ضحية لفخاخ تنصب له من حين إلى آخر من أجل الإطاحة به.

الجيش الجزائري لا يقلل التنازل عن نفوذه للقوى المدنية

رموزها، فإن استعانة تبون بصقور جهاز الاستخبارات السابق لم تؤمن له الاستقرار اللازم، وتبقى على فرضية جناح آخر داخل سرايا السلطة لا يريد الرجل رئيسا للبلاد.

ورغم استمرار عملية ترتيب الأوراق الداخلية، خاصة في المناصب والمؤسسات المهمة في جسد الدولة، خاصة منذ رحيل قائد أركان الجيش السابق الجنرال أحمد قايد صالح، الذي كان يقود قاطرة السلطة، خاصة في التعاطي مع الاحتجاجات السياسية للحراك الشعبي، إلا أن الارتباك بدا واضحا في محيط الرئيس مؤخرا، منذ تنحية مدير حملته الانتخابية محمد لعقاب من رئاسة الجمهورية، ثم تعيين النائب البرلماني سمير شعابنة، في منصب وزير في حكومة جراد الفانية، وإلغاء القرار في ظرف وجيز جدا.

وجاء اللفظ الذي أثير حول وزير العمل والضمان الاجتماعي محمد فؤاد عاشق، الذي أقر بتقديم استقالته لرئيس الجمهورية لأسباب عائلية، حسب الوثيقة التي اطلعت عليها «العرب»، إلا أن الرئاسة ذكرت في بيانها أنه تمت تنحية الوزير بسبب خلل في التصريح بملكاته الشخصية، وكذا الحديث المتداول عن استقالة وسيد الجمهورية

تحكم الرجل في دواليب السلطة والمحيط الدائر به، ويؤكد هشام المشيشي المؤسسية الانتشار عدوى كورونا بين الأشخاص، مما استدعى عقد لقاء حكومي طارئ لدراسة الوضع.

ولم يشر بيان الرئاسة إلى تفاصيل أخرى حول القضايا التي أثرت بشكل لافت واستدعت تدخل رئيس البلاد للتحقيق فيها، مما يطرح مسألة مدى

الوطني». وأضاف البيان «يشمل هذا التحقيق الفوري الكشف عن أسباب الحرائق التي التهمت مساحات شاسعة من الغابات، ونقص السيولة في بعض البنوك والمراكز البريدية، وتوقف محطة فوكا لتحلية مياه البحر، وانقطاع الماء والكهرباء عن أحياء في العاصمة ومدن كبرى أخرى يومي عيد الأضحى المبارك دون إشعار مسبق».

ويرى مراقبون أن تبون الذي انتخب رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي، لم تستقر له الأوضاع تماما لتنفيذ برامج، وأن بؤرا مفتعلة صارت تشتعل هنا وهناك من أجل عرقلة مساره المستجد في قصر المرادية، حيث طرحت في الأونة الأخيرة استقدمات عديدة عن التدهور المفاجئ للعديد من الخدمات الأساسية في الحياة العادية للجزائريين.

وفضلا عن الحرائق المستمرة في مختلف ربوع البلاد، التي كبدت الأشخاص خسائر فادحة في الممتلكات والتهمت مساحات واسعة من الغطاء الغابي والنباتي، وانقطاع المتكرر للتزويد بماء الشرب في ذروة فصل الصيف وعيد الأضحى، فإن مسألة ذرة السيولة المالية في البنوك التجارية ومراكز البريد، أثارت الكثير من اللغط



انشغال بمشاكل جانبية